

بيان المنبر الديمقراطي التقدمي بمناسبة الثامن من مارس " يوم المرأة العالمي "

يحتفل العالم باليوم الثامن من مارس يوم المرأة العالمي تحت شعار:
" حقوق متساوية ، فرص متساوية ، التقدم للجميع "

نحتفل بهذه المناسبة من كل عام وقد أصبح هذا الاحتفال تقليداً سنوياً بدءاً منذ عام 1910م، مائة عام ونحن نحتفل ونساء العالم والقوى الوطنية الديمقراطية بالثامن من مارس – مائة عام ونساء العالم يناضلن لترسيخ حقوقهن في المساواة والعدل والأمان.

وبالرغم مما تحقق على المستوى المحلي والعربي والدولي من مكتسبات اجتماعية وسياسية وقانونية تتفاوت من بلد إلى آخر إلا ان هذه الانجازات تبقى بعيدة عن المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات.

أن هذه الذكرى المجيدة بتقاليدها النضالية تجدد فينا نحن النساء البحرينيات مواصلة العمل الدؤوب ضد العنف والتمييز...ويحدونا الأمل والمثابرة بالتعاون والتحالف مع مؤسسات المجتمع المدني المستنير في العمل الجاد لتخطى جميع العقبات التي تواجه المرأة البحرينية للتصدي للملفات العالقة والتي تحتاج لنضال جريء في كسب الرأي العام ، وفي توعية المرأة لتدافع عن جميع حقوقها المسلوبة.

أن ملف قانون أحكام الأسرة بشقه الثاني الخاص بالطائفة الشيعية لازال معلقاً في الهواء بعد أن جيش ضده في الشارع بما يتناقض وحقوق المرأة ومصالحها وكذلك قانون مناهضة العنف ضد المرأة....وقانون الجنسية الذي يحرم الأم من حقها الدستوري في إعطاء أبنائها جنسيتها...وكذلك غياب آلية واقعية موضوعية لتمكين المرأة سياسياً والعمل على تغيير قانون الانتخابات بتقليل الدوائر وإضافة مادة للقانون لتفعيل نظام الكوتا ليتسنى للمرأة المنافسة الشريفة للوصول للبرلمان والمجالس البلدية.

أن المنبر الديمقراطي التقدمي يهيب بذوي الإرادة الطيبة من مؤسسات أهلية وسلطة تشريعية وتنفيذية لإقرار القوانين المناسبة والعمل الجاد لتفعيل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة " سيداو " ورفع جميع التحفظات من قبل الحكومة ، حتى تنسجم مع روح ميثاق العمل الوطني والدستور والمواثيق الدولية.

بهذه المناسبة يوجه المنبر الديمقراطي التقدمي تحيته الرفاقية لجهود المناضلات البحرينيات المنخرطات في صفوف الحركة الوطنية في النضال من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي ويحيي ويشيد بدور الاتحاد النسائي البحريني الفعال لخلق التوافق المجتمعي لإصدار الشق الثاني من قانون أحكام الأسرة.

تحية للمرأة العربية وخاصة الفلسطينية الراححة تحت نير الاحتلال الإسرائيلي...تحية للمرأة العراقية التي تعاني من ظروف القهر بسبب الاحتلال والارهاب والطائفية ، تحية لنساء العالم في نضالهن المستميت منذ مائة عام رافعات راية السلام مناهضات لجميع أشكال الحروب.

عاش الثامن من مارس يوم المرأة العالمي

8 مارس 2010

لجنة قطاع المرأة قي
المنبر الديمقراطي التقدمي



د.حسن مدن

في الثامن من مارس نساء في فسحة الكبرياء

يعيننا من أمر 8 مارس – يوم المرأة العالمي – التوقف أمام ذلك التطلع المشروع لعلاقة أكثر سوية بيننا نحن الرجال والنصف الآخر من المجتمع – النساء، حقيقة انه ليس مجرد النصف الآخر، إنه نصفه الأجل، الأعدب، والأرق الأكثر حميمية وعطاء.

لا يمكن تجاهل أن مكانة ودور الحركة النسوية في عالمنا العربي هي إلى تراجع، إذا ما قيست بما كانت عليه قبل عقدين من الزمان مثلاً، بل أن قضية المرأة العربية التي كانت مسألة محورية في فكر النهضة العربية في مطلع القرن العشرين وقبله على يد رواد هذا الفكر، خاصة قاسم أمين، هي الأخرى إلى تراجع. والمقلق ليس فقط تراجع وعي وموقف الرجل العربي من قضية حقوق المرأة، وإنما كذلك تراجع وعي المرأة العربية لذاتها ولقضيتها، لصالح المزيد من الانغلاق والانكفاء والانسحاب من الفعل المتقدم بالحياة.

مسألة تقدم المرأة وانخراطها الواعي في الحياة، ونيلها لحقوقها ليست من قبيل تحصيل الحاصل، كأن يقال أن ذلك جزء من تحرر المجتمع نفسه، فما أن يتحرر المجتمع، حتى تنال المرأة، بشكل أوتوماتيكي حقوقها. فهذا قول فيه من التضليل الكثير، لأن المجتمع لن يتقدم ما دامت نصف طاقته البشرية معطلة عن الفعل، أو غير منخرطة بالكامل في هذا الفعل، تحت تأثير ما تخضع له من ضغوط حاضرة أو تلك الموروثة عن رواسب التنشئة السابقة.

لقد خضعت المجتمعات العربية لجملة من المتغيرات الاجتماعية والديموغرافية والسياسية، ودخلت في نفق من الإحباط الناجم عن انكسار أو إخفاق البرامج التحديثية، نظراً لهشاشة مشروع التحديث نفسه، وهجانة الفئات التي سعت لتنفيذه من موقع القرار الحكومي في عدد من بلداننا العربية، ونجم عن ذلك كله انتعاش للميول الماضوية التي لا ترى الخلل في عدم كفاية وكفاءة برامج التحديث، إنما تراه في فكرة هذه البرامج ذاتها ومن الأصل.

على صعيد المسألة النسوية بالذات أخذت ردة الفعل أكثر الأشكال تطرفاً، حين انتعشت من جديد تلك الآراء التي لا ترى في المرأة سوى مصدر للآثم والخطيئة والرجس، أو تلك الآراء التوفيقية التي تقول بأن للمرأة دوراً في الحياة تؤديه، ولكن دون أن يعني ذلك أن تكون لها حقوق الرجل واختياراته.

وصورة المرأة في الوجدان العربي، في أعماقه الدفينة، لا تبتعد كثيراً عن تلك الصورة المركبة للمرأة الجميلة التي صورها مارلو في مسرحية "فاوست" فرغم أنها تسلب مشاعر العاشق الهائم بالجمال الأخاذ، لكنها تشكل مصدراً للتعاسة، كما جسدها تلك الدلالة الرمزية للقبلة المربعة لهيلين التي بدل أن تمنح فاوست خلود الشعراء، فإنها جاءت لتمتص النفس وتنتزعها.

في هذا الزمن الذي يتراجع فيه وعي المرأة والرجل معاً للمسألة النسوية تتقدم أشكال من الوعي الزائف ليقدّم على أنه دلالة المرأة المتحررة، التي يصبح نموذجها هو تلك التي تعرف آخر الموضات وآخر الصرعات وأسماء آخر العطور، تعويضاً عن خواء في النفس والعقل، وعن حالة من رتابة وتفاهة حياة الفئات الوسطى في لحظة انحطاطها انهيار المثل العليا التي طالما سعت إليها في أزمنة أخرى، لم ينقض عليها وقت طويل.

في 8 مارس، عيد الجمال والربيع ورهافة الحس، دعوا القلب يعبر عن بهجته، دعوا أجمل الذكريات أندى وأظهر من رقيق الطل في الغصن الرقيق تتداعي ذكرى ابتسامات انطفأت وأخرى لم تزل. ذكرى أمهات وزوجات وأخوات وزميلات. ذكرى حب كان وحب حاضر، ذكرى أمسيات وصباحات ملأى بأفراح الدنيا، ذكرى نساء انتظرن ولم يزلن قدوم أحبة غيبهم الليل العربي على امتداد رقعة هذا الوطن المنكوب.

يقارن الشاعر مريد البرغوثي في أحد نصوصه بين حالتين: سيدة تعرف كل محلات الفضة في باريس / وتشكو / سيدة تبكي كل خميس في خمس مقابر / وتكابر.

للنساء المكابرات في فسحة الكبرياء التي ما زالت متاحة بسببهن، سويداء القلب ورحيق الزهور.

تطبيقات المحاكم الشرعية لقانون الأسرة

بدأت المحاكم الشرعية السنية في تفعيل مواد قانون الأحوال الشخصية في قسمه الأول منذ دخوله حيز التنفيذ في يوليو 2009م،

مثال: رفض طلب تخفيض النفقة تأسيساً على منع رفع دعوى تخفيض نفقة محكوم فيها ما لم يمر عام على فرضها بموجب المواد من 44 إلى 49 من قانون أحكام الأسرة... كما رفضت المحكمة انتقال الحضانة إلى الأب إعمالاً لما جاء في المادة 128 من القانون ذاته الذي أبقى حضانة الولد لدى الأم حتى بلوغه الخامسة عشر من عمره... وقد صدر هذا الحكم من المحكمة الصغرى الشرعية السنة الثانية.

وكما قامت المحكمة الشرعية الاستئنافية الأولى بتخيير البنات اللاتي بلغن من العمر أكثر من 15 سنة نزولاً عند المادة (129) من قانون الأسرة... عندما ترفع دعوى حضانة ضد إحدى الطرفين وإعمالاً لذلك فقد صدر حكم المحكمة في 25/1/2010م، الذي نقل الحضانة إلى الأم بعد تخيرهن وقد سألهم القاضي فاختاروا الأم. بما يعني أعمال المادة المذكورة التي أوجبت أن تكون الحضانة قبل 15 سنة للأم وإذا طلب الأب نقل حضانة من بلغ 15 سنة فإنه يجب عليه الاستماع إلى الصغير وتخييره لما نص عليه الفصل السادس من القانون.

المصدر:

مقتطفات من موضوع تطبيقات المحاكم الشرعية لقانون الأسرة. للأستاذ المحامي محمد عيسى التاجر.

تعليق:

تبين لنا هذه الحالات أهمية وضرورة وجود مثل هذه القوانين التي تحمي الأسرة والجميع... لذا نطالب بالتشريع في إصدار الشق الثاني من قانون أحكام الأسرة المتعلق بالطائفة الشيعية.

حجم ظاهرة الطلاق في مجلس التعاون الخليجي

في المملكة العربية السعودية : سجلت المحاكم الشرعية أكثر من 70 ألف عقد زواج ونحو 13 ألف صك طلاق لعام 2001 ، وأوضحت الدراسة أنه يتم 33 حالة طلاق يومياً.
في دولة قطر : أكدت دراسة تناولت ظاهرة الطلاق في المجتمع القطري أن نسبة الطلاق حوالي 31% عام 2000 ، وأوضحت دراسة أخرى عام 2003 ، وجود 319 حالة طلاق مقابل 978 حالة زواج . وأن أكبر نسبة من المطلقات 27% تتركز في الفئة العمرية من 25 إلى 29 سنة.
في دولة الإمارات العربية المتحدة: من شهر يناير 2001 وحتى شهر سبتمبر 2001، تم تسجيل 626 عقد زواج ، وقابلها ما يقارب 225 حالة طلاق .
في دولة الكويت : أظهر تقرير إحصائي عام 2003 أن إجمالي عدد المطلقين بلغ ما يقارب 26 ألف حالة طلاق .
في مملكة البحرين نسبة المطلقات في عام 2002 ، 30% مقابل 15% عام 1994.

المصدر: دراسة ميدانية للباحثة البحرينية أماني الوداعي

تعددت الدراسات والإحصاءات لهذه الظاهرة وكتب الكثير عن الحلول وظاهرة حالات الطلاق تتفاقم سنة عن سنة.

ما العمل للحد من هذه الظاهرة ???

العمل في رأينا في سن تشريعات وقوانين رادعة لمناهضة العنف والتمييز ضد المرأة ... قوانين عادلة ومنصفة تراعي مواكبة عصرنة الأنفتاح في الحرية والديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات.

متحدون لإنهاء العنف ضد المرأة



حياة الموسوي

جاءت دعوة رئيس منظمة الأمم المتحدة السيد بان كي مون لعام 2009 م نحو إطلاق هذا الشعار " متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة " ليؤكد من جديد حرص شعوب العالم برمته بما فيها الدول النامية والعربية بوجه خاص من أجل الالتفاف حول هذا الشعار رجالا ونساء من كافة القوى الديمقراطية والتقدمية وذلك لوقف الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان بوجه عام وللمرأة بشكل خاص. فالدراسات والأبحاث الأخيرة تبين أن هناك 30% - 70% في أمريكا وأستراليا وإسرائيل وجنوب إفريقيا وكندا ممن تعرضن للقتل على أيدي أزواجهن أو رفاقهن .، و 200 ألف امرأة في هولندا يتلقين العنف بأيدي أزواجهن سنويا و60 مليون أنثى محرومات من الحياة اليوم بسبب عمليات الإجهاض ووآد البنات. وان 73% من النساء في سورية تتعرض للعنف الأسري ، وفي البحرين جاءت آخر إحصائية أن هناك 4400 عقد زواج في عام 2008 فيما بلغت حالات الطلاق نحو 1280 حالة كان العنف الأسري أحد أسبابها .

لذا أصبح من المحتم علينا جميعا كأفراد ومؤسسات وحكومات الوقوف بحزم اتجاه ماتتعرض له المرأة من انتهاكات جسدية ونفسية وجنسية ، وذلك بأن نطلق حملة توعوية لكافة الجهات المعنية بقضايا المرأة من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص بأن يدعموا هذه الحملة بالموارد البشرية والمادية من أجل تنبيه الرأي العام العالمي والإقليمي والمحلي بأن للمرأة حقوقا متساوية مع حقوق الرجل ، وأنه لا يمكن من انتزاع حقوقها الإنسانية إلا بالمطالبة من كافة الجهات المعنية بضرورة استصدار قوانين عادلة تنصف المرأة وتحميها من العنف الموجه ضدها .

وقد رأينا بأن تشكيل مثل هذه الشبكات بين المؤسسات الوطنية كان الهدف منها هو خلق قاعدة اجتماعية كبيرة وواسعة من كافة القوى المناصرة لقضايا المرأة والداعمة لحقوقها الإنسانية وبخاصة الرجال المتنورين من الشخصيات الهامة في الدولة والمجتمع ، والذين يتمتعون بوجاهة كبيرة في المجتمع البحريني ، ويستطيعون الضغط على السلطات المحلية من أجل سن القوانين والتشريعات اللازمة ، وتفعيل الخطط والإستراتيجيات التي لازالت حبر على ورق وبخاصة في هذا المجال . ومن أهم هذه الشخصيات قادة سياسيين و رجال الدين ونواب البرلمان وأعضاء مجلس الشورى، والمحامين البارزين والمستشارين في شؤون الأسرة، والمدراء والمعلمين والتجار وغيرهم من ذوي صنع القرار ومن أصحاب الكلمة المسموعة لدى الدولة .

وتعد هذه المبادرة الإيجابية التي قام بها مركز الأمم المتحدة من أجل إيجاد شبكة من الرجال المناصرين لقضية المرأة وإعلانه عن أسماء هذه الشبكة في البحرين ، على مدى اهتمام المركز بهذه الشراكة المجتمعية . والتي تهدف أساسا لتكوين مراكز خاصة بالعنف الأسري تهدف إلى نشر التوعية والتثقيف بالمفاهيم الأساسية للتعريف بالعنف بكافة أشكاله وتلاوينه وأنواعه والتي لازالت تتعرض له العديد من الأسر البحرينية على كافة الأصعدة وبخاصة في مجال العنف الأسري ، والعمل على كيفية اتخاذ التدابير اللازمة للحد من انتشاره.

ولما كان قطاع المرأة واللجان النسائية المنتمية للجمعيات السياسية والاجتماعية المختلطة، يضم عناصر نسائية فاعلة ، الهدف من تشكيلها هو العمل من أجل خلق قاعدة نسائية تعمل على رفع مستوى الوعي لدى الشباب والرجال والتعريف بحقوق المرأة ومطالبها الأساسية ، ولتحقيق المساواة بين الجنسين . كان لابد لهذا القطاع واللجان من إيجاد حملة تضامنية مع الأسر ضحايا العنف الأسري من خلال إيجاد شبكة واسعة من الجنسين الهدف منها إيجاد آليات لحشد الجهود والمناصرة من أجل الضغط على صناع القرار في استصدار قوانين وتشريعات للحماية من العنف الواقع على المرأة وكافة أفراد الأسرة . والوقوف بحزم مع صفوف الرجال المتنورين لتحفيزهم على الوقوف بجرأة وشجاعة أمام كل الإنتهاكات التي تقع على المرأة سواء في داخل المنزل أو في المحاكم الشرعية أوفي أماكن العمل أوالشارع كلها يجب أن تسلط عليها الأضواء من خلال الوسائل الإعلامية المرئية منها أو المسموعة أو النشرة الألكترونية حتى يمكن للرأي العام المحلي والإقليمي من التصدي لها بقوة على أرض الواقع .

من هنا جاءت ضرورة إشراك الرجال المتنورين من جميع الفئات في كل اللجان النسائية والاجتماعية التي تتخرب فيها المرأة حتى يكون لصوتها صدى في كل الحملات الوطنية التوعوية منها والمسيرات التضامنية والإعتصامات وحملات التواقيع وعرض الأفلام و والشهادات الحية لحالات العنف الأسري وغيرها . هذه الفعاليات تشكل ضغطا على أصحاب القرار من أجل تعديل أو سن القوانين المغيبة أو تعديلها ان وجدت . أو الإسراع في اتخاذ الإجراءات القضائية في المحاكم الشرعية ، ووضع آلية انجاز سريعة للمعاملات المتعلقة بقضايا الخلافات الزوجية وإصدار قانون الأحوال الشخصية / الجزء الثاني وغيره . وغيرها .

فليكن يوم المرأة العالمي هو يوم الحشد والضغط على الجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل كسر دائرة العنف ضد المرأة هو يوم تلاحم وتضامن مع كل الشرائح الاجتماعية من أجل القضاء نهائيا على العنف ضد كل الأجناس البشرية جمعاء .



المرأة البحرينية نضال مستمر من أجل التغيير

صباح العود

في ظل التطور الإقتصادي والاجتماعي والتعليمي تغيرت أوضاع المرأة في العديد من المجتمعات العربية ومنها مجتمعنا البحريني في مرحلة ما بعد اكتشاف البترول (النفط) في عام 1932م، بالإضافة إلى افتتاح أول مدرسة للبنات في 1928 م، هذان الحدثان ساعدا باتجاه نشوء وعياً اجتماعياً مختلفاً نوعاً ما، لكن شكل التحول الكبير في حياة المرأة البحرينية في منتصف الخمسينات عندما استطاعت المرأة تشكيل تجمعاتها الخاصة والمقصود هنا الجمعيات النسائية وكانت في طبيعتهن جمعية نهضة فتاة البحرين التي تأسست في شهر مارس عام 1955 وتلتها في بداية الستينات جمعية رعاية الطفل والأمومة، وفي عام 1970 تأسست جمعية أوال النسائية وفي العام 1971 أشهرت جمعية الرفاع الثقافية الخيرية وبعدها بعام تأسست جمعية فتاة الريف التي عانت الكثير من المضايقات والعراقيل ولم تشهر إلا مع الإنفراج السياسي عام 2001، ولقد ساهم التحاق المرأة البحرينية بالجامعات العربية والأجنبية منذ خمسينات القرن الماضي وإنخراط العديد منهن في فروع الاتحاد الوطني لطلبة البحرين ومشاركتها في الانتفاضات والأحداث السياسية طوال أكثر من نصف قرن في بلورة الوعي المتقدم وتحررها من سطوة وهيمنة الرجل في إدارة شئوننا وأصبحت تحدد مرنيتها في الحياة الخاصة والعامة، أن المرأة التي تعمل وتنتج ولديها دخل عادي تكون شريكة لزوجها في القرارات التي تعني حياتهم الخاصة ولا يستطيع الزوج تجاوزها أو تجاهلها مهما حاول ذلك، فهي تشاركه في تربية الأبناء وتلبية احتياجاتهم المادية والمعنوية، وأنها راعية لما يدور حولها ولن تقبل النظرة الدونية من قبل فئة اجتماعية رجعية تريد لها بأن تكون امرأة غير منتجة، يقتصر دورها على الإنجاب والإهتمام بشؤون المنزل فقط وليست شريك حقيقي في المجتمع لها حقوق وعليها واجبات مثل الرجل.

وبالرغم من تلك المعوقات والمنغصات التي عانت منها المرأة البحرينية إلا انها استطاعت بإرادتها وقوة عزميتها أن تتغلب على تلك العقبات وتستمر في الطريق الصحيح من أجل نيل حقوقها المشروعة في التعليم والعمل ولها حضوراً جيداً في الكثير من القطاعات والميادين الانتاجية والعملية وهي تتفوق على الرجل بإنتاجيتها في الكثير من مواقع العمل في بلادنا. لهذا هناك قطاعات واسعة في المجتمع تقف تساند المرأة من أجل نيل حقوقها المشروعة وفي المقدمة العمل على إصدار قانون الأحوال الشخصية الموحد، ذلك القانون الذي يحمي المرأة والطفولة وكل الأسرة من الظلم والعنف المسلط عليها من قبل بعض الرجال الذين يمارسون العنف والإضطهاد الأسري تجاه زوجاتهم وبناتهم .

فالمرأة البحرينية لا زالت تناضل من خلال جمعياتها النسائية واتحادها النسائي والقوى الديمقراطية والليبرالية من أجل أن يتحقق حلمها بأن ترى ذلك القانون الذي طال أنتظاره. أن نضال المرأة سيستمر ولن يتوقف أمام تطاول أي قوة مجتمعية تعرقل تلك المهمة النضالية.

حول ميراث المرأة

في مقاله في جريدة الأيام صفحة قضايا بتاريخ 16 فبراير 2010م، العدد 7617 كان الصحفي الشاب فواز الشروقي – جريئاً حقانياً في مطالبته بحق المرأة في مساواتها بالرجل في الميراث. هذا الحق الذي لازلنا نحن معشر النساء وجمعياتنا نهاب طرحه في أدبياتنا....خوفاً من أن نكفر – هذا الحق الذي يعتبر حقاً الهياً مقدساً ونصاً شرعياً لا يمكن المساس به...وهو ساري التطبيق منذ أربعة عشر قرناً – وها نحن في القرن الواحد والعشرين بدأت بعض العقول الجريئة والنيرة تتناول هذا النص القرآني " يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين " سورة النساء، بشكل موضوعي ارتباطاً بحركة جدلية التاريخ وتطور وعصرنة العالم – والمرأة نصف هذا العالم . نحي الكاتب فواز الشروقي ونضم صوتنا إلى صوته في تشكيل مجمعاً فقهياً لمناقشة هذه المسألة وفتح باب الاجتهاد بها.



أحاديث

في الأحاديث التي توالى على مجتمعاتنا العربية والتي أعطتها الكثير من المؤسسات والحكومات الأهمية وكذلك العامل الأقوى ألا وهو الإعلام الذي رسم لنا المفهوم الأقوى لما يسمى حقوق المرأة .

لا ننكر الجهد المبذول والعمل المتواصل للارتقاء والخروج عن الإطار المغلق الذي حبس المرأة، لسنين عديدة تحت ظلام دام طويلاً في الحياة التي كُتبت لها .

في مجتمعنا العربي اخذ يرتقي كثيراً وقفز خطواتٍ إلى الأمام بالصعود التي سعدته المرأة من خلال **شيماء عبد الله** انجازاتها المتتالية امرأة بعد أخرى حتى أصبحت هي أساس البيت وأساس العمل وقاعدة الأسرة احتلت مراكز عمل كثيرة خلافاً عن قيادتها أمور المنزل وتربية الشباب الذين صاروا اليوم رجالاً.

أما في مجتمعنا الخليجي هناك حديث آخر يجب أن يُقال، فالموضوع ينشق إلى اتجاهين متعاكسين ، فلدينا المرأة التي جعلت تفكيرها وعقلها وعاطفتها في عملها المناسب حيث أجزمت للجميع وأمام الملام أن المرأة اليوم قادرة على صعود الجبال وتدخل تحدي في صعود وتخطي أمواج البحر الجبارة المتلاطمة في بعضها البعض حتى تشق طريق سفينتها إلى أن تصل إلى شاطئ الأمان لو كانت كل امرأة اتجهت بهذا التفكير في قوة وعقلانية وجعلت يدها في يد زميلتها المرأة لما كان يتصف مجتمعنا " بالمجتمع الذكوري "

ولحديثنا شقٌ ثاني حيال المرأة التي لديها اعتقاد وتفكير أن لا بد للمرأة في النهاية أن تتبع الرجل في رأيه وفي تفكيره سوى أعجبها أم لا ،(فلا بد أن نعترف بالحقيقة المرة) نحن عندما نريد أن نعالج مشكلة نتستر على عيوبها ومصادرنا حتى لا نتكشف ،

نعم هناك نسوة وهم كثيرات جعلن مفاتيح حياتهم معلقة على شماعة الرجل وجعلوا أنفسهم دمي الشطرنج يحركها الرجل أينما كانت وهي راضية كل الرضا وبابتسامة واسعة .

فإذا ذكرنا حواء فلا بد أن نذكر آدم، فله طريق آخر مختلف بكثير فهو من يقرر وهو من يأمر بعبارة طويلة يتفوه بها كل المجتمع (الصبي شاييل عيبه) لمجرد هذه الكلمة يفعل الرجل ما يريد يسرح ويمرح وأما المرأة مكتوب فوق جبينها ممنوع الخطأ وأما النهاية هي الموت المحتوم!

وتزامناً مع اقتراب البرلمان البحريني ولما حصل من اندهاش وتسليط الضوء بعد الانتخابات النيابية في الكويت وما حققته المرأة من انجاز ولأول مرة ،

الكثير منا توقعوا سوف تُعاد الكرة في البحرين وتحقق المرأة البحرينية ما حققته المرأة الكويتية من انجاز .

ولم لا إذا عملنا بكل صدق وإخلاص بدون لعب من تحت الطاولة و من غير طعن من الخلف بسكين جارحة وأتمنى أن الانتقاد يحصل في العمل أو في المبدأ مقنع وليس النقد أساسه إنسانة اسمها المرأة !

وفي الختام لا يسعني إلا أن اكتب واهدي كلماتي تشجيعاً لتطور واستكمال المرأة طريقها حتى نتخلص كل ما يعيقها من عقبات ، كثيرون من قال أن المرأة نصف المجتمع ولكن اعذروني ، بل هي كل المجتمع فلولا وجود المرأة لما كان الرجال رجالاً ولو لم يكن هناك نساء لما تكون أساساً مجتمع من جنسين ، الذي يضع المرأة اليوم على الهامش بعد أن أنجبهم على هذه الدنيا .

لا أنسى أبداً الموقف لشباب في الثانوية في ندوة عن المرأة ، عندما علق ذلك الشاب وقال أن المرأة خادمة!

حقوق المرأة ..!!

أنا أقولك .. خلك ألحين

مع حقوق المرأة ...

وإذا نجحت في الانتخابات

غير رايبك ..!!





اسم جميل على مسمى أجمل

نجاة الموسوي

اعتاد الناس على تسمية الأشياء الجميلة بأسماء نساء: كإسم الوردة والقيثارة والقصيدة والأغنية والنسمة والعطرة والندى والأعزوفة والقرنفلة والياسمين . والسبب في ذلك أن هذه الأسماء تنسجم وطبيعة المرأة التي نشم منها رائحة الحب والعطر والتسامح والعطاء والجمال . كل نسمة كل رقة كل أعذوبة وحنان مرتبط بالتحية والسلام والمرأة والحب. لا يعني أن الأسماء الموثنة كلها وإنما غالبيتها.... لكن هذه التسميات، في أكثر الأحيان، لا تنطبق على الواقع العملي، بل في الواقع التجريدي فحسب. ذلك لأن الواقع العملي ملئ بالتجافي والتباغض تجاه هذا الكيان الفاعل والذي بسببه تتكاثر البشرية ويصبح العالم الجميل بالحركة والتفاعل، هذا التفاعل يقودنا إلى أن نترك هذا الجميل، الذي تغزل به الشعراء إلى أن يموت لوحده، دون احترام أو تكريم، أو اعتراف بحقوقه. والسؤال المطروح هو: إلى متى يرجع الحق إلى نصابه، وتتحول الأوصاف الجامدة والنعوت المحنطة إلى أوصاف تنبض بالحياة؟ المرأة ليست دمية وليست جثة محنطة نسميها بأسماء جميلة دون تفعيلها على أرض الواقع، إلى متى نعتبر المرأة ناقصة ونستضيفها في الجمعيات والمؤتمرات والانتخابات لكي تكمل نصاب الاجتماعات ولكي تزيد من إعداد الأعضاء!!! هل يستحق هذا الجميل (المرأة) المذلة والتعب والقهر؟ أين معايير الجمال والأعذوبة والحكمة إذن؟ هل نطلق الأوصاف الجميلة على المرأة كما نطلقها على الدمية والجثث المحنطة؟ أم هل هي غابة جميلة أم حديقة غناء؟! بالطبع لا - الأمر يختلف تماماً: فالمرأة فاعل وعامل تحمل جهاز إحساس ممكن أن نخرجها ونقلل من شأنها إذا تجاهلناها.

ونجعلها في حيرة من أمرها، أعتقد أنه من الأخلاق أن ندعو المرأة إلى الأمور الصعبة والمشاركة الفاعلة، كالرجل، لا أن نتركها تتوهم بأن ما يقوله رجال الدين عنها هو عين الحقيقة!! أنني على يقين تام بأن مجتمعاتنا العربية نسيت ما ورثته من فلسفات وحكم وتجارب من العصور الغابرة والتي كانت تضع المرأة في مكانها اللائق وتعتمد عليها في إدارة الحكم وفي صنع القرار وتقرير المصير. حيث عاشت تلك الأمم في طمأنينة وسلام بعيدة عن الحروب. نحن مدعوون أن نقف بجانب المرأة، ليس فقط كظاهرة صوتية وإنما في المحك العملي. لقد تراجعت المشاريع الإنسانية النبيلة بالنسبة لقضية المرأة بسبب نشوء الملكية الخاصة والحروب والغزوات والإنقلابات العسكرية وتوارث الحكم وقد أدى ذلك إلى تراجع لعقارب وانقلاب في أدوار التاريخ وأساليب الحياة الاجتماعية كتقسيم الأدوار بين المرأة والرجل.

أن العقلية الإقطاعية لا زالت تحكم مجتمعاتنا. حيث تساوت الدهنية السلطوية عند الرجل والمرأة على السواء، حتى النساء التتقديمات أصبحن يلهثن وراء المراكز والظاهرة الصوتية أصبحت هي الغاية.

بالأمس عندما كان العمل السري هو السائد والوحيد في بلادنا، كان الرفيق يقول لرفيقه: أنت أولاً! أنت الأكبر، أنت الأقدم، أنت الأجدر، أنت من يعرف التعرجات في السياسة ومن يمشي في الأزقة لأنك واجهت العدو وجهاً لوجه أما أنا ففتقني خبرة المواجهة لو تعرضت إلى مواجهة، لا سمح الله فلا أعرف كيف أخلص منها!!! أنت المعلم ونحن التلاميذ، على الأقل ترشدنا نحو الأزقة التي تعرفها وتضيء لنا الدروب لكي نتبعها في ما بعد... ويعتز الرفيق القديم في حديثه بين برهة وأخرى بكلام لينين في كل صيغة كلام يطلقها في هذا المضمار. كلام لينين الذي كرره في أدبياته وبصيغ مختلفة نتذكرها جميعاً حينما قالها بتواضع: " انا اتعلم من الجماهير لأنها تملك التجربة " ، أما الآن فالعقلية الإقطاعية هي السائدة ودهنية السلطة هي الرائدة. لقد انعكست الآية: فكل واحد يقول: أنا أولاً وأنت آخراً.... أنا الرئيسة وأنت المروسة.

نعم اسم: الجميلة ، والعذبة، والقيثارة، والوردة أسماء جميلة تسمى بها المرأة ولكن المكان الذي تعين فيه ليس جميلاً.

أننا في هذه المناسبة العزيزة نرفع شعاراً قديماً: المكان المناسب للشخص المناسب.



المرأة العاملة والتوازن بين الحياة المهنية

سعاد مبارك

لقد أولت الجهات الرسمية في الدولة و مؤسسات المجتمع المدني موضوع تمكين المرأة في مختلف المجالات (السياسية و الاجتماعية و المهنية و العلمية و الاقتصادية) أهمية كبرى من خلال إدماج موضوع التمكين في برامجها المختلفة دون أن يصاحب هذا الاهتمام تعديل في القوانين المحلية التي تكفل وتدعم عملية تمكين المرأة فعليا .

كثير من النساء في البحرين يعملن لأكثر من 8 ساعات في اليوم إلى جانب مهامهن العائلية والأسرية التي هي لها الأولوية والأهمية لما لتتسبب النشء من أهمية كبرى، كما مطلوب من المرأة أن تفعل دورها بشكل اكبر في المجتمع .

هذه معادلة جدا صعبة على الكثير من النساء فكيف يمكن أن توفق المرأة بين كل هذه المهام في أن واحد وأن تكون شريك للرجل في دفع عملية التنمية في البلد وفي جميع الميادين إذا كانت مسؤولياتها تفوق مسؤوليات الرجل بشكل كبير .

أن نسبة المرأة العاملة في القطاع الخاص وصلت إلى 9 % (35394) من أصل (382259) وتصل نسبة المرأة البحرينية إلى 5,5% (21135) من إجمالي العمالة وتشير الدراسات إلى أن هذه النسبة أخذه في التراجع لعدد من الأسباب منها عدم وجود التسهيلات من قبل أصحاب العمل لتمكين المرأة العاملة من خلق نوع من التوازن بين مهامها المنزلية والمهنية .

مبدأ التوازن غائب في كثير من الأحيان وحتى في ظل وجود مميزات أكثر للمرأة في القطاع العام عن المرأة في القطاع الخاص ما زالت المرأة وبشكل عام تجد صعوبة في عمل التوازن اللازم في ظل غياب الوعي المجتمعي بدور الرجل كشريك أساسي في خلق هذا النوع من التوازن إلى جانب القوانين . فدور المرأة قد تطور بشكل كبير وأصبح عملها أساسيا لكي تتمكن الأسرة من مواجهة كافة متطلباتها في ظل الغلاء الذي نعيشه مما زاد من الأعباء التي تقوم بها المرأة في حين أن دور الرجل لم يتطور بالشكل المطلوب لكي يأخذ الرجل دور اكبر في المنزل ويكون شريك أساسي في عملية التوازن . نحن نحتاج إلى تطوير القوانين المحلية لتجعل من التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع الذي نص عليه الدستور حقيقة على ارض الواقع وان يكون هناك تفعيل حقيقي لهذه القوانين. ونحتاج أيضا إلى تغيير في ثقافة المجتمع التي فرضت على المرأة أن تكون هي القائمة على كل ما يتعلق بالأسرة داخل المنزل وان من العيب أن يقوم الرجل بهذه المهام المنزلية. كما ان هذا النص يجب ان يكون حاضر امام المشرعين وهم يناقشون قانون العمل لكي لا تكون القوانين المحلية عبئ اخر على المرأة العاملة .

الامين العام المساعد للمرأة والطفل
في الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

ضد حقوق المرأة
الخاصة !!!





نحو استقلالية الحركة النسائية في العلاقة بين النشاط النسائي والدولة

د. سامي السالم

مع تعقد المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الوقت الراهن وانعكاس الأزمة المالية على الأوضاع في البحرين ودخول الاستثمارات الأجنبية ومع دينامية حركة الإنشاء والتشييد ودخول القطاع الخاص بشكل كبير في العملية الاقتصادية وبهيمنة وسيطرة وانتشار الحركات الأصولية الدينية المتمثلة في الإسلام السياسي المتمترس بالطائفية وبنفوذ ثقافة الاستهلاك ومع حدوث طفرة في عدد الجمعيات النسائية وفي عدد الجمعيات السياسية غير الحكومية هذا إلى جانب سعي الدولة نفسها إلى خلق منظمات نسوية مرتبطة بها أدى كل ذلك إلى ما يشبه مجتمعا مدنيا مخلقا . كل هذا انعكس على المرأة البحرينية والحركة النسائية ووضعها أمام ضرورة تشكيل حركة نسائية بحرينية مستقلة و إلى أن تميز خطابها عن خطاب نسوية الدولة و إلى حد ما " الجمعيات النسوية للإسلام السياسي " .

ديالكتيك العلاقة بين المرأة والدولة :

تبدأ العلاقة من الهامش الديمقراطي الذي تنشط فيه الحركة النسائية والذي تحظى فيه الدولة بالدور الأساسي في تحديد حجمه فتتخسر تلك المساحة بين رغبة النظام في إتاحة قدر من الليبرالية السياسية ورغبته في تأمين الاستقرار والأمن ضد كل ما قد يهدده من وجهة النظر الحكومية من قوى سياسية مناوئة " التيارات الإسلامية تحديدا " أو تنظيمات جماهيرية نقدية مستقلة أو احتجاجات عفوية من الفئات المتضررة من السياسات الاقتصادية الاجتماعية الجديدة .

وتأخذ هذه العلاقة في شكل الرغبة في تبني النموذج الديمقراطي والالتزام بحقوق المرأة والمواثيق الدولية سواء على سبيل المجاراة أو في مواجهة تيار الإسلام السياسي أو هي استجابة لضغوط المجتمع الدولي وفتتح الحكومة المجال أمام نشاط المنظمات النسوية العاملة في الأنشطة الاقتصادية للحد من مشكلات البطالة والفقر وتوفير الخدمات وتدخل هذه الجمعيات النسائية في مشاريع مشتركة مع الحكومة أو مع وزارة التنمية الاجتماعية أو بعض الوزارات الحكومية كالتعليم والصحة والداخلية ، فالحكومة تنظر لها من هذه الناحية بأنها تعطي مظهرا تحرريا للنظام .

وتأخذ السياسة الرسمية كعلاقة أزاء تيارات الإسلام السياسي منحيين ، فأحيانا تبدو الحذر من ردود فعل التيارات الإسلامية داخل وخارج المؤسسات الرسمية عند تحقيق إصلاحات واضحة لصالح النساء وفي بعض الأحيان يتم التراجع أزاء ضغوط الاتجاهات الإسلامية المحافظة عن خطوات اتخذت بالفعل ويزداد الدعم الحكومي لبعض الجمعيات النسوية ويتصاعد نشاط النسوية الرسمية في الأوقات التي تلجأ فيها الحكومة إلى مواجهة تيارات الإسلام السياسي .

وفي العلاقة مع الجمعيات النسائية تواجه الحكومة بكثير من الحذر الجمعيات "النسوية - النسائية" الدفاعية إذا ما ارتفعت أصواتها وتولنت بالسياسة وهي تتخذ من النشاط السياسي للجمعيات إذا كان بالمفهوم السياسي العام بمعنى الضغط على مراكز صنع القرار . وتمارس الدولة الهيمنة على أطر النشاط النسوي من خلال دخول الحكومة بثقلها في مجال العمل النسوي ويتضح ذلك من خلال وجود عدد من الجمعيات النسوية التابعة بشكل رسمي وغير رسمي للحكومة " نسوية الدولة " عبر تلقينها للدعم المباشر واختيار شخصياتها بحذر بحيث تكون قريبة للحكومة ورأيها وتعطيها مساحة هائلة وإبرازها من خلال الأجهزة الإعلامية المكتوبة والمسموعة والمرئية وبالظهور المكثف في المنابر الإقليمية والعالمية .

ولكن ماذا نقصد بالتحديد بمفهوم نسوية الدولة .

نسوية الدولة : تعني تحقيق بعض المطالب النسوية التي تتماشى مع المشروع الإصلاحى مع مصادرة التعبير المستقل عن تلك المطالب والتحكم في مسار التعبير والفئات المستفيدين منه ، بل وفي تحديد الأفراد المستفيدة من الحائزين على رضا الدولة عبر تمثيل الطبقات العليا والوسطى من النساء فيه .

تؤدي عملية التغيير من أعلى وفرض هذه الممارسة من خلال ما تقوم به الدولة من تقييد وضبط للمناخ السياسي التي تقلص هامش حرية الحركة وإمكانية إحداث تغيير أمام النشاطات النسويات إلا من خلال الدولة أو من موقع قريب منها ويضاف إلى ذلك مصادرة النسوية الرسمية لمعظم فضاء التعبير عن النساء البحرينيات وهذا يحدو بالقطاع الأكبر من النساء والجمعيات النسائية إلى السعي إلى إقامة العلاقات مع دوائر النفوذ وصناعة القرار ويحول هذا الأمر بين الجمعيات النسائية الديمقراطية أو الأفراد من النساء الناشطات من تبني منطق التعبئة الاجتماعية وبالتالي الاستقلالية وتحقيق أهداف المرأة البحرينية وحقوقها حيث يتم دفع المنظمات النسائية إلى أن تتحول إلى منظمات مهنية بيروقراطية أو ربحية حيث تكون على علاقة بمصالح بعض القطاعات المهنية التي تشكل المرأة جزءا منه وتتخذ أما موقفا لما تملبه هذه القطاعات عليها أو الدولة أو أصحاب التمويل وبذلك تفقد المرأة والحركة النسائية الهوية الاستقلالية . ولكن هناك سؤال أعتراضي حيث يفترض أن من أجل مصلحة الكفاح من أجل حقوق المرأة بقاء الدولة ومؤسساتها المركزية قوية خصوصا في حالة وجود حريات ديمقراطية هامشية و ضمانات دستورية لأن الدولة تستطيع أن تلعب دورا فعالا في التأثير على مؤسسات المجتمع المدني وجماعته السياسية لصالح حقوق المرأة .

فالحكومة وهي تعمل ذلك فهي تدفع في اتجاه عكسي مع تلك الممارسات فإن محاولة الحكومة إثبات التزامها بحقوق المرأة تتيح المجال لتناول موضوعات كانت تعتبر من الموضوعات الحساسة كالعنف ضد المرأة ، وقانون الأحوال الشخصية فإن تبني الدولة لمثل هذه القضايا يجعل طرحها أكثر سهولة وقبولاً .

اليوم العالمي للمرأة في سطور

- يعتقد الكثيرون أن فكرة الاحتفال بيوم المرأة نبع من نتيجة الأضراب الذي قامت به ما يقارب خمسة عشرة الف عاملة في صناعة النسيج بمسيرة بنيويورك في عامي 1857 و 1909 م و الذي صادف الثامن من مارس و ذلك احتجاجاً على ظروف عملهن السيئة و للمطالبة برفع المعاش و وقف تشغيل الأطفال و تقليص ساعات العمل .
- أصدر الحزب الاشتراكي الأمريكي في عام 1909م في الولايات المتحدة بياناً يدعو نساء الولايات إلى اعتبار آخر يوم أحد من شهر شباط من كل عام يوماً للمرأة الأمريكية تحتفل به و تؤكد على مطالبها العادلة و المشروعة .
- و في كوبنهاجن أقر اجتماع أكثر من مائة من النساء من 17 دولة أوروبية ، في 1910م بينهن مناضلات عالميات و عضوات برلمانات و أحزاب خرجن بضرورة تحديد يوم عالمي خاص للدفاع عن حقوق المرأة الكاملة و خاصة حقها في التصويت و الترشيح للمناصب السياسية .
- و في العالم التالي أعتبر يوم 19 من آذار يوماً عالمياً للمرأة ، تظاهرت في هذا اليوم أكثر من مليون امرأة تعبيراً عن النظامين من أجل حقوق المرأة في العمل و الانتخاب و تولي المناصب القيادية و المساواة التامة مع الرجال في كافة نواحي الحياة المدنية .
- ومع تصاعد كوارث الحرب العالمية الأولى بين 1913 – 1914م أشدت معارضة النساء في أوروبا مطالبة بتوقيفها فوراً ، فعمت المدن الأوروبية مرة أخرى مسيرات تندد بالحرب و تطلب إيقافها و تحقيق السلام .
- في 1917م بينت السجلات المتعلقة بضحايا الحرب عن مقتل مليون امرأة روسية مما حدا بنساء روسيا إلى التظاهر تحت شعار (من أجل الخبز و السلام) وفضلهن أجبر القيصر على الموافقة بإعطاء المرأة الروسية حقوقها الانتخابية و فسخ المجال أمامها لتكون عنصراً فعالاً في المجتمع إلى جانب الرجل و كان ذلك في 23 من شهر فبراير و الذي استبدل بعدها إلى 8 من مارس .
- بدأ الاحتفال بهذه المناسبة في العالم بعد أن اعتمدها أول مؤتمر للاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي الذي عقد في باريس عام 1945 م بعد الانتهاء من الحرب العالمية الثانية .
- و في عام 1977م و بعد عامين من الاحتفال بالسنة الدولية للمرأة في 1975 م تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو الدول لتخصيص يوم 8 آذار للاحتفال بحقوق المرأة و السلام الدولي و ذلك وفقاً للتقاليد و الأعراف التاريخية و الوطنية لكل دولة .





ماري صعب....الجندي المجهول في الحركة الوطنية

أقامت لجنة حقوق المرأة اللبنانية حفلاً تكريمياً للفقيدة المناضلة ماري صعب---إحدى مؤسسات اللجنة ورئيستها الفخرية وذلك في الثاني والعشرين من شهر يناير 2010، حيث أبتتها رفيقة دربها السيدة ليندا مطر بكلمة جاء فيها " يارفيقتنا الغالية يا صديقة العمر ورفيقة درب ماري!

إعداد نعيمة مرهون

لقد كُتِبَ علي أن أرتيك، ما أصعب هذه المهمة، لكن امرأة مثلك كرست حياتها لخدمة مجتمعها، امرأة عملت بصمت، ولم تظهر على شاشات التلفاز ولا في الصحافة، امرأة لم تتعرف عليها عن قرب كل مؤسسات المجتمع المدني، امرأة مثلك لن نرثيها بل نكرمها على الرغم من أننا نفتقدها كثيراً وهذه أيضاً مهمة أصعب".

ماري صعب وتاريخ نضال طويل زاخر بالعطاء وتاريخ امتد منذ الأربعينيات من القرن الماضي....في هذه المرحلة التاريخية قررت المناضلة ماري صعب مع مجموعة من رفيقاتها اطلاق مشروع طالما حلمن به وهو مشروع تأسيس منظمة نسائية تعمل على تغيير الصورة النمطية للمرأة اللبنانية والدفاع عن حقوقها المشروعة ضد التمييز بكل أشكاله.

كانت تعمل وتناضل لوطن خال من الاصطفاف الطائفي....وطن لا تميز فيه ولا تعصب...ماري صعب ابنة رجل دين ومع هذا آمنت بالعلمانية وبالغاء النظام الطائفي لأنها رأت فيه نظاماً يمزق الوطن.

هي المناضلة التي حملت راية فتح المدارس للبنات بحشدها لمظاهرة انطلقت من الأشرفية متوجهة إلى مقر الحكومة مطالبة بفتح مدارس رسمية لتعليم البنات تحت شعار العلم للجميع...وليس لفئة الميسورين فقط، تحقق الحلم وعم التعليم الرسمي كل المناطق في لبنان.

ماري صعب الصامدة رغم ما تعرضت له عائلتها من مصاعب وما تعرضت لها لجنتها لجنة حقوق المرأة اللبنانية من محاولات منع وقمع.

ماري صعب التي حملت مع رفيقات دربها قضية المرأة اللبنانية حتى النفس الأخير بحضورها والاجتماعات ومشاركتها في كل التحركات النسائية والوطنية.

تخبرنا الدكتورة ماري نصيب...الدبس...نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني عن نضالات الفقيدة ماري صعب " أذكر هذه المظاهرة الحدث كما روتها لنا المناضلة الكبيرة ماري صعب (أو ماري القاري) لأنها أثرت في فكري وفي مواقفي ودفعت بي للانخراط في معترك النضال إلى جانبها ومعها الكثير من الرفيقات والصديقات العزيمات من ذلك الرعيل الذي لم ينتج لبنان مثله ، ارتبط اسم الفقيدة بالكثير مما حققته المرأة اللبنانية ، منذ ذلك التاريخ البعيد. كانت حاضرة في مجال التعليم وحاضرة أبداً في المظاهرات ضد التمييز وضد الغلاء ومن أجل حقوق العاملات...كانت حاضرة في لجنة الأمهات والتي أسهمت في تأسيسها ..كانت حاضرة في دعم صمود أترابها يوم اعتدت إسرائيل على لبنان وحاصرت بيروت في الثمانينيات من القرن الماضي...كانت حاضرة في كل تحرك نسائي وفي كل احتفال لإبراز وجه المرأة اللبنانية الحقيقي.





المجلة الديمقراطية التقدمية - البحرين

www.altaqadomi.com



صوت المرأة

نشرة دورية تصدر عن قطاع المرأة بالمنبر الديمقراطي التقدمي - العدد الثاني - مارس 2010

8 مارس اليوم العالمي للمرأة

حقوق متساوية - فرص متساوية - التقدم للجميع

اليوم العالمي للمرأة مناسبة مميزة على قلوب الكثيرات من النساء الناشطات في العمل النسوي و على النساء الواعيات و المدركات لحقوقهن و المنظمات الداعمة لها و للمناضلات اللاتي قدمن الكثير من التضحيات و التحديات لتحقيق المساواة الحقيقية للمرأة بالرجل دون تمييز على جميع الأصعدة و للوقوف على إنجازات المرأة عالمياً في مختلف المجالات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الصحية التي تحققت لها ، كما و تعتبر هذه المناسبة فرصة لإعادة النظر في وضع المرأة في العالم و دعوة لتوفير و ضمان مزيد من فرص التكافؤ و المساواة بين المرأة و الرجل و فرصة كذلك لتجديد إدانة العنف الأسري و التمييز الذي تعاني منه المرأة في مختلف الدول خاصة في البلدان النامية حيث حقوق و واجبات المرأة و فرص التكافؤ تكاد تكون فيها شبه معدومة .

وقد جاء شعار هذا العام الذي أختارته الجمعية العامة للأمم المتحدة للاحتفال بهذه المناسبة مطابقاً للمطالب اليومية التي تنادي بها المنظمات النسائية والسياسية على مدى أكثر من مائة عام من التحدي والنضال ، وهو حقوق متساوية ، فرص متساوية ، التقدم للجميع . و في هذا السياق سيشهد العالم في الثامن من مارس احتفالات مكثفة في أوساط المنظمات النسائية وفقاً للتقاليد و الأعراف الوطنية لكل دولة مجددين فيها مطالبهم بحقوقهم المشروعة أسوة بالرجل . و يتميز الاحتفال بهذه المناسبة بالتنوع في إعداد الفعاليات الخاصة بقضايا المرأة مثل تنظيم التظاهرات و المسيرات الاحتجاجية و الاعتصامات و رفع الشعارات الخاصة بالمناسبة و ترتيب الندوات و المهرجانات الخطابية و ورش العمل و كتابة البيانات و إصدار النشرات و إجراء اللقاءات التلفزيونية و الاذاعية و تنظيم الحفلات التكريمية و إهداء الورود الحمراء و تبادل الكلمات و التهاني التي تحي هذا اليوم و تؤكد فيه استمرار النضال في سبيل تحرير المرأة الكامل بدون قيد او شرط .

هذا و بالرغم من الاهتمام البالغ للمرأة من قبل الأمم المتحدة و المنظمات السياسية و المجتمعية المعنية بحقوقها إلا انها لم تستطع الحصول على حقوقها كاملة و ذلك يختلف من دولة إلى أخرى حيث ما زالت المرأة في أغلب الدول تعاني من مظاهر عديدة للتمييز ضدها بما فيها الدول المتقدمة ، هذا ما اكده تقرير صادر عن أوضاع المرأة في العالم و وضعته نساء من 150 دولة يذكر فيه عن الأحوال المعيشية لكثير من النساء في العالم أصبحت أكثر قسوة خلال العشرة السنوات الماضية ، فأغلبية الفقراء في العالم البالغ عددهم (60 إلى 70 %) هم من النساء ، و تشكل النساء ثلاثة أرباع الأميين في العالم البالغ عددهم 876 مليوناً و مازالت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد بعيد في الجمعيات الوطنية و المحلية و تشغل في المتوسط 14 في المائة فقط من المقاعد في البرلمانات الوطنية و في كثير من دول العالم تتعرض النساء لأشكال مختلفة من العنف مثل التجارة بالنساء و الاغتصاب و الحرمان من الميراث و الاكراه على الزواج .

أن ما تحقق اليوم للمرأة البحرينية من مكاسب و إنجازات جاء نتيجة لسنوات طويلة من النضال و التحدي ضد الاضطهاد و الاستبداد في ظل غياب القوانين و التشريعات التي تأمن لها حقها في المساواة و الواجبات آنذاك . فهي إلى يومنا هذا بفضل النشاط المدركين لفضيتها و وعيها لحقوقها و واجباتها مستمرة في طريقها لتحقيق الكثير من المطالب والملفات العالقة التي تخصها في حياتها الأسرية و العملية و السياسية .

وبهذه المناسبة نكرر مطالبنا وحاجتنا الماسة و الضرورية إلى تبني التشريعات والقوانين التي لا بد من وجودها لحماية وصون كرامة المرأة و تضمن حق مساواتها بالرجل في جميع المجالات ، هذا إلى جانب تفعيل العمل بها . باسم لجنة قطاع المرأة بالمنبر التقدمي نتقدم بالتهنئة ونحي المرأة البحرينية و المرأة العربية و جميع نساء العالم في نضالهن من أجل تحقيق التقدم و التطور لشعوبهن ،

كما و ننتهز هذه الفرصة لنهنئ رفيقاتنا و رفاقنا بالمنبر التقدمي بهذه المناسبة و نوكد لهم أننا ماضون في طريقنا لبناء

و طن حر وشعب سعيد وكل عيد و الجميع في تطور و ارتقاء .